"المسند الصحيح" للإمام مسلم بن الحجَّاج وشروحه: دراسة منهجية

إعداد: **خديجة بنت سيد ممتاز الدين**[1]

خلاصة البحث:

يُعتبَر "المسند الصحيح" للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري – رحمه الله تعالى – من أصحِّ كتب الحديث وأهمِّها بين كتب الرواية، فلذلك كان أكبرَ موضع عناية علماء الحديث في كل عصر، حيث إنهم تناولوه بالشرح والاختصار والدراسة لرواته وإلى آخره. وقد عرَّف بـ"صحيح مسلم" من شتى نواحيه كلٌّ من ألَّف في مناهج المحدِّثين، ولكن لم يتصدَّى أحدٌ – في حدود علمي الضعيف – لتعريف شروحه، مع أنَّ معرفتها ومعرفة خصائصها ومزاياها ثم الاطّلاع على مناهج مؤلِّفيها أمرٌ لا بُدَّ منه لقارئ "صحيح مسلم" إذ الشروح هي التي تمهِّد له الطريق لفهمه على الوجه الصحيح الكامل. فانطلاقاً من هذا الشعور قمتُ بهذه المحاولة المتواضعة في هذا البحث، حيث ترجمتُ أولاً للإمام مسلم باختصار، ثم عرَّفت صحيحه بإبراز أهمِّ مزاياه وخصائصه، ثم عرّجتُ على تعريف شروحه مع بيان مناهج مؤلِّفيها فيها.

المبحث الأول: ترجَمة الإمام مسلم

اسمه وكنيته ونسبته:

اسمه: مسلمُ بن الحجَّاج بن مسلم بن وَرْد بن كَوْشاذ القُشَيْرِيّ النَّيسابوري[2].

كنيته: أبو الحسين.

---

[1] الطالبة في قسم الدراسات العليا، قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا – ماليزيا.

[2] سير أعلام النبلاء: (٥٥٨/١٢).

نسبته: "القشيري" نسبةً إلى "قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة"، وهي قبيلة كبيرة ينسب إليها كثيرٌ من العلماء[1]، منهم الإمام مسلم. أما "النيسابوري" فنسبةً إلى بلده "نيسابور" من مُدن "خراسان"، والتي قال فيها ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ): إنها "مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أر فيما طوفت من البلاد مدينة كانت مثلها"[2].

مَولِده:

اختلف أهل العلم في مولد الإمام مسلم، وكثرت أقوالهم في ذلك، ولكن من أصحِّها أنه وُلد سنة ٢٠٦هـ، كما أخبر بذلك عبد الله بن الأخرم[3] الذي كان بلديَّه[4].

طلبه للحديث:

أقبل الإمامُ مسلم على سماع الحديث وحفظِه وطلبِه منذ صِغَره، كما يقول الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ): "وأوّلُ سماعِ مسلمٍ سنة ثماني عشرة ومئتين"[5]، وكان عمرُه آنذاك اثنتي عشرة سنة، ولا شكَّ أنه بدأ طلب العلم تحت إشراف والده الذي كان من مشيخة العلم في بلده، ويكون بالتالي قد طاف أولاً على شيوخ بلده وسمع من كثيرٍ من أئمتهم، من مثل: يحيى بن يحيى بن بُكَيْر التَّمِيمي النيسابوري (ت٢٢٦هـ)، وكان هذا الإمامُ هو أول من سمع منه مسلمٌ في سنة ثمان عشرة[6]، وحجَّ في سنة

[1] صيانة صحيح مسلم: لابن الصلاح، ص: ٥٦.
[2] معجم البلدان: (٥/٣٣١).
[3] انظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ": (٣/٨٦٤).
[4] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١/١٢٣).
[5] انظر: "تذكرة الحفاظ" (٥٨٨) و"طبقات المحدثين" (/٢٨٦).
[6] سير أعلام النبلاء: (١٢/٥٥٨).

عشرين وهو أمرد، فسمع بمكة من عبد الله بن مسلمة القَعْنَبِي (ت٢٢١هـ)، فهو أكبر شيخٍ له[١].

رحلاته في طلب الحديث:

رحل الإمام مسلم في طلب الحديث رحلاتٍ عديدة إلى كثير من الأمصار والأقطار مثل: الحجاز، والعراق، والرّيّ، ومصر، والشَّام[٢]، فهو كما يقول الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): "أحدُ الرَّحَّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان"[٣]، وساعده على ذلك فرطُ ذكائه، وعلوُّ همته، ومالُه الوفير الذي جمعه من ضياعه وتجارته، ولذلك امتازت رحلاته هذه بالوسعة والكثرة[٤]، فاستطاع من خلال تلك الرحلات أن يلقي جماعةً من المحدِّثين وجهابذتهم وأساطينهم، وكبار رجال السنة أمثال: الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وأبي حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ)، وأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، وإسحاق بن راهُوْيَه (ت٢٣٨هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، وغيرهم من أئمة الحديث.

عقيدته:

كان الإمامُ مسلمٌ على عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين، ومما يدل على ذلك قولُه في مقدمة صحيحه: "اعلم وفَّقك الله تعالى! أنَّ الواجب على كل أحدٍ عرف التمييزَ بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقاتِ الناقلين لها من المتَّهمِين: أن لا يروي منها إلا ما عَرَف صِحّةَ مخارجه

---

[١] المرجع السابق: (٥٥٨/١٢).

[٢] تاريخ التراث العربي: (٢٦٣/١).

[٣] تهذيب الأسماء واللغات: (٩١/٢).

[٤] صيانة صحيح مسلم: ص: ٥٦.

والسِّتارةَ في ناقليه، وأن يتّقي منها ما كان منها عن أهل التُّهَم، والمعاندين من أهل البِدَع"[1].

مذهبه في الفقه:

قد كثرت أقوال العلماء في تحديد مذهب الإمام مسلم الفقهي، حيث عَدُّوه تارةً شافعياً، وتارةً حنبلياً، وأخرى مالكياً، ورابعةً مجتهداً.

والحقُّ أنه لم يكن منتسباً إلى أحد تلك المذاهب؛ بل إنه كان على مذهب أهل الحديث، الذين لا يقلّدون لأحد من الفقهاء الأربعة المتبوعين، لكنه كان يميل إلى رأي الفقهاء من أهل الحديث، كالشافعيِّ، وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى[2].

ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على الإمام مسلم ثناءاً عطراً، كبارُ العلماء من شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه، ومن جاء بعدهم من علماء الأمة من أصحاب السير والتاريخ، ومن ذلك قول الإمام النَّووي: إنه كان "أحد أعلام أئمة هذا الشَّأن، وكبار المبرَّزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرَّحّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبُلدان، والمعترف له بالتقدُّم فيه بلا خلافٍ، عند أهل الحِذْقِ والعِرفان، والمرجوع إلى كتابه، والمعتمد عليه في كلِّ الأزمان"[3].

وقال: "وأجمعوا على جلالته، وإمامته، وعُلُوِّ مرتبته في هذه الصَّنعة، وتقدُّمِه فيها، وتضلُّعِه منها، ومن أكبر الدَّلائل على جلالته، وإمامتِه، ووَرَعِه، وحِذْقِه، وقُعودِه في علوم الحديث، واضطلاعِه منها، وتفنُّنِه فيها: كتابُه (الصحيح)"[4].

---

[1] مقدمة "صحيح مسلم"، ص:٧.

[2] انظر: "الإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند...": لمشهور حسن محمود سلمان، ص: ٤٤ و٤٨.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١/١٢٢).

[4] تهذيب الأسماء واللغات: للنووي: (٢/٩٠/٩١).

صفاته الخَلْقية:

قال الحافظ الذهبي: "قال الحاكم: سمعتُ أبا عبد الرحمن السُّلَّمي يقول: رأيتُ شيخاً حسن الوجه، والثياب عليه رداء حسن، وعمامة قد أرخاها بين كتفيه، فقيل: هذا مسلم، فتقدَّم أصحابُ السلطان، فقالوا: قد أمر أميرُ المؤمنين أن يكون مسلمُ بن الحجاج إمامَ المسلمين، فقدَّموه في الجامع، فكبَّر وصلَّى بالناس"[١].

وقال الذهبي: "قال الحاكم: وسمعت أبي يقول: رأيتُ مسلمَ بن الحجَّاج يحدِّث في خان محمش، فكان تامَّ القامةِ أبيضَ الرأس، واللحيةُ يرخي طرف عمامته بين كتفيه"[٢].

وفاته:

قال الحافظ الذهبيُّ: "تُوفِّي مسلمٌ في شهر رجب، سنة إِحدى وستين ومئتين، بنَيْسَابور، عن بضع وخمسين سنةً".

وقد وَرَد في سبب وفاته قِصَّةٌ، ذكرها الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في "تاريخه"، عن أحمد بن سلمة، قال: "عُقد لمسلمٍ مجلسُ المذاكرة، فذُكِرَ له حديثٌ لم يَعرِفه، فانصرف إلى منْزله، وأوقد السراجَ، وقال لمن في الدَّار: لا يدخل أحدٌ منكم، فقيل له: أُهْدِيَتْ لنا سَلَّةُ تمرٍ، فقال: قدِّموها، فقدَّموها إليه، فكان يطلب الحديثَ، ويأخذ تمرةً تمرةً، فأصبح، وقد فنى التمرَ ووجد الحديثَ".

رواها أبو عبد الله الحاكم، ثم قال: "زادني الثقةُ من أصحابنا، أنه منها ماتَ"[٣].

---

[١] سير أعلام النبلاء: (٥٦٦/١٢).

[٢] سير أعلام النبلاء: (٥٧٠/١٢).

[٣] سير أعلام النبلاء: (٥٧٩/١٢).

مؤلَّفاته:

كان الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – أحد أئمة الحديث المكثرين من التصنيف، حيث إنه صنَّف في نواحٍ شتّى من علم الحديث روايةً ودرايةً، ولكن لم يصلنا من تلك المؤلَّفات إلا النّزرُ اليسيرُ، وأما ما طُبع منها فهو:

١) الصحيح. (وهو عُرف كذلك بـ "المسند الصحيح" و"الجامع").
٢) الأسماء والكنى.
٣) الكنى والأسماء.
٤) كتاب التمييز.
٥) رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم.
٦) المفردات والوحدات.
٧) الطبقات (وقد عُرف بأسماء أخرى مثل: "طبقات التابعين" و"أسماء الرجال").

المبحث الثاني: تعريف "صحيح مسلم":

تحقيق اسم الكتاب:

لم يَنُصّ الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – في كتابه "الصحيح" على تسميته، ولذلك وقع خلافٌ بين العلماء في ذلك، وأنَّ الصحيح من اسمه ما ذكره صاحبُه في خارجه ما نصُّه: "صَنّفتُ هذا المسندَ الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة"[1]. إذاً اسمُ كتابه حسب تسميته: "الْمُسنَد الصحيح"، لكنه قد اشتهر بـ"صحيح مسلم"، فلذلك من المستحسن أن يُجمَع بين اسمَين فيُكتَب – مثلاً –: "الْمُسنَد الصحيح" وتحته "المشهور بصحيح مسلم"، فيُجمَع بين المشهور وأصالة

[1] كما نقله عنه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٠١/١٣)، وابن خلكان في "وفيات الأعيان" (١٩٤/٥)، وابن العماد في "شذرات الذهب" (٢٧٠/٣).

التسمية، فقد قال الشيخ جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢ﻫ): "وينبغي لكل من يَنسَخ (الصحيحَ) أو يطبعه أن يُعنوِنه بتسمية المؤلِّف محافظةً على الأعلام، وتحرُّساً من الاقتضاب، فيما لا محلَّ له من الإعراب"[١].

لقد أطلق الإمامُ مسلمٌ على كتابه اسم: "المسند الصحيح" كما سبق، وهذا يدلُّ على أنَّ موضوع كتابه الحديث المجرَّد والْمُسنَد إلى رسول الله ﷺ، إذ الْمُسنَد "يَجتمِع شرطا الاتصال والرفع" على رأي جماعة من الحُفَّاظ والمحدِّثين[٢].

قال الإمام شاه ولي الله الدِّهْلَوِي (ت١١٧٦ﻫ): "توخَّى - أي مسلمٌ - تجريدَ الصِّحاح الْمُجمَع عليها بين المحدِّثين، المتصلة المرفوعة"[٣]، واقتصر على ذلك، ولم يذكر الموقوفات والمعلَّقات إلا نادراً، وخلَّصه من التفريعات والاستنتاجات الفقهية والأصولية وغيرها. فموضوعُ "الصحيحين" واحدٌ، إلا أنَّ البخاري - رحمه الله تعالى - ذكر الموقوفات والمعلَّقات، وعمد إلى الاستنباطات الفقهية، والفوائد الحديثية، وإيراد الشواهد من الآيات القرآنية[٤].

وقد عَبَّر جماعةٌ عن "صحيح مسلم" بـ "الجامع"، مثل: حاجي خليفة (ت١٠٦٧ﻫ)، وإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩ﻫ)، والشيخ بن جعفر الكتَّاني (ت١٣٤٥ﻫ)[٥]، وانتصر له الشيخُ شَبِّير أحمد العثماني (ت١٣٦٩ﻫ)[٦]. والجامع عند المحدِّثين ما كان مستوعباً لنماذج فنون الحديث الثمانية، وهي هذه: السِّير،

---

[١] حياة البخاري: للقاسمي، ص: ١٢.

[٢] راجع: "النكت على ابن الصلاح": (١/٥٠٧) لابن حجر.

[٣] راجع: "حجة الله البالغة": (١/١٥١) و"الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف": ص: ٥٥.

[٤] الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في صحيحيه: (٩٣).

[٥] راجع "فتح الملهم": (١/١٠٥) و"كشف الظنون": (١/٥٥٥)، و"هدية العارفين": (٢/٤٣٢)، و"الرسالة المستطرفة": ص: ٤١.

[٦] في "فتح الملهم": (١/١٠٥).

والآداب، والتفسير، والعقائد، والفِتَن، والأحكام، والأشراط، والمناقب[1]، وعلى هذا سُمّي هذا الصحيحُ (جامع) لوجود هذه الأبواب فيه.

سبب تأليفه لكتابه:

أما سبب تأليف الإمام مسلم هذا الكتاب فكان بناءاً على طَلَبٍ طُلِبَ منه كما ذكره هو بنفسه في مقدِّمته له[2].

وصف عام لـ"صحيح مسلم":

يُعَدّ "صحيح مسلم" من أصحِّ الكتب التي جمعت أحاديثَ النبي ﷺ، حيث اكتفى فيه مؤلِّفه الإمام – رحمه الله تعالى – على إيراد ما صَحَّ من الأحاديث، وتجنَّب الضعيفَ، ولم يعتن بذكر الموقوفات، والمقطوعات، وأقوال العلماء، وآرائهم الفقهية.

وبدأ الإمام تصنيف هذا الكتاب بمقدمة ضافية نافعة ماتعة، أبان فيها عن منهجه في الكتاب، وذكر جملةً صالحةً من مسائل علوم الحديث وأسماء الرجال، فجاءت هذه المقدمةُ بالغةَ الروعة في لغتها وقوتها ومضمونها وأمثلتها، فكان – رحمه الله تعالى – متفرِّداً بهذه المنقبة بين أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد في عصره وقبل عصره[3].

ثم شرع تصنيفَ صحيحه على أبواب الفقه، وقد اختار أحاديث كتابه من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة، وتحرَّى في الرجال والمتون، وجمع طرقَ الحديث الواحد في مكانٍ واحدٍ من كتابه مما يسهل الرجوع إليها واستنباط الأحكام منها. وهو جامعٌ لأقسام الحديث، لكن أحاديث التفسير فيه قليلةٌ؛ لأنه لا يعوِّل على

---

[1] انظر: "معجم المصطلحات الحديثية" لسيد عبد الماجد الغوري، ص: ٢٧٤.

[2] انظر: "صحيح مسلم"، ص: ٤، ٧.

[3] انظر مقدمة محقق "المدخل إلى دراسة جامع الترمذي"، ص: ٦.

الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين – ومعظمُ التفسير منقولٌ عنهم – بل شرطه الأحاديث المرفوعة، و لم يقع فيه من التعليقات سِوى اثنا عشر حديثاً.

ووَضَّح أنه وَضَع فيه ما أجمعوا عليه، وليس كلُّ الأحاديث الصحيحة عنده، "وعنى بذلك ما وجد عنده فيه شرائط الصحة المُجْمَع عليها، وإن لم يظهر اجتماعُها في بعض الأحاديث عند بعضهم".

واستغرق تصنيفُه خمس عشرة سنة[1].

عدد كتب "صحيح مسلم":

أما عن عدد كتب "الصحيح" فهي (٥٤) كتاباً بترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ)، ولكن فيه خلافاً؛ فلأن الشيخ فؤاد ما عدّه كتاباً عدَّه غيرُه باباً، فمثلاً يذكر الشيخ فؤاد الكتبَ العشر الأولى هكذا "الإيمان، الطهارة، الحيض، الصلاة، المساجد ومواضع الصلاة، صلاة المسافرين وقصرهما، الجمعة، العيدين، الاستسقاء، الكسوف" ثم يذكر (كتابَ الجنائز)، بينما يذكر الشيخ عبد الصمد شرف الدين [2] هذه الأبواب هكذا: الإيمان، الطهارة، ويجعل "كتاب الحيض" تبعاً للطهارة، ثم يذكر "كتاب الصلاة" ويجعل "كتاب المساجد" و"مواضع الصلاة" و"صلاة المسافرين وقصرها" و"الجمعة" و"العيدين" و"الاستسقاء" و"الخسوف" تبعاً لكتاب الصلاة، فكتاب "الجنائز" هو الحادي عشر في ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بينما هو الرابع في ترقيم الشيخ عبد الصمد شرف الدين، ولذا كان عدد الكتب عنده هو (٤٢) كتاباً، وهذا الخلاف لفظي وشكلي، ولعلَّ الإمام النووي – وغيره – ممن وضعوا التراجم لهذا "الصحيح" قد زادوا في الكتب أيضاً، فأدخلوا عليها أموراً تجعل تبوبياتهم متناسبةً متناسقة مع الأحاديث التي أوردها مسلم، والله أعلم.

---

[1] صيانة صحيح مسلم من الغلط: لابن الصلاح، ص: ٧٥، وانظر: السخاوي: "غنية المحتاج"، ص: ٤٤.

[2] في: "الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف": ص: ١٢٧ – ١٢٨.

عدد أبواب "صحيح مسلم":

ويبلغ عدد الأبواب في "الصحيح" (١٣٥١) باباً، - عدا كتابي "صفات المنافقين وأحكامهم" و"اللعان" فإنه لا يوجد فيها أبواب - على عدّ الشيخ عبد الصمد شرف الدين.

وبينما يَبلُغ (١٣٢٩) باباً على عدّ الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي تبعاً لتبويب الإمام النووي، عدا المقدمة، وهي ثانية أبواب على العدّ الأول، فيكون الفرقُ بين التراجم في العَدَّين أربعَ عشرة ترجمةً موجودة عند الأول، وأُخِذَتْ أرقاماً على أنها أبواب بينما هي في العدّ الثاني عناوين لكتب رئيسة عدا موطنين[1].

تكرار الحديث عند مسلم:

بَيَّن الإمامُ مسلم منهجَه في تكرار الحديث في مقدمة صحيحه فقال: "إنّا نَعمِد إلى جملة ما أُسنِدَ مِن الأخبار عن رسول الله ﷺ فنَقسِمها على ثلاثة أقسامٍ، وثلاث طبقاتٍ من الناس - على غير تكرارٍ - إلاَّ أن يأتي موضعٌ لا يُستغنَى فيه عن تَرْدَاد حديثٍ فيه زيادةُ معنًى، أو إسنادٌ يقع إلى جَنْب إسنادٍ لعلَّةٍ تكون هناك؛ لأنَّ المعنى الزائد في الحديث، المحتاج إليه، يقوم مقامَ حديثٍ تامٍّ. فلا بُدَّ مِن إعادة الحديثِ الذي فيه ما وصفنا مِن الزيادة، أو أن نُفصِّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أَمْكَنَ. ولكِنْ تفصيلُه ربَّما عَسُرَ من جملته، فإعادتُه بهيئته إذا ضاق ذلك، أسلَمُ. فأمَّا ما وجدنا بُدّاً من إعادته بجملته، عن غير حاجةٍ منا إليه، فلا نتولّى فِعلَه إنْ شاء الله تعالى"[2].

[1] انظر "الإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند " ص: ١٩٠ ــ ١٩٢.

[2] مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ٥.

عدد أحاديث "صحيح مسلم":

يَبلُغ عددُ حديث الصحيح (٤٠٠٠) حديث سِوى المكرَّر[١]، وقد قيل أنه – يعني بالمكَّرر (١٢٠٠٠)[٢]، ولكن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رَقَّم أحاديثه دون المكرَّر منها فبلغت (٣٠٣٣) حديث. وبلغت عنده بالمكرَّر (٥٧٧٧) حديث عدا المتابعات والشواهد التي تبلغ (١٦١٨) حديث، فيكون مجموعُ أحاديثه بالمكرَّر في طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (٧٣٨٨) حديث[٣]، وهو قريبٌ من عدد أحاديث "صحيح البخاري" بالمكرَّر، فقد بلغت (٧٣٩٣) حديث على ما حَرَّره الحافظُ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)[٤]. وأمَّا حسب إحصاء فنسنك فتبلغ أحاديث "صحيح مسلم" بالمكرَّر (٥٧٨٨) حديث[٥].

شروط الإمام مسلم:

لا شكّ أن الاستفادة من أي كتاب كما ينبغي، لا تحصل إلا بعد معرفة منهج مؤلفِّه وغرضِه من تأليفه وشرطه فيه، فلذلك لا بُدّ من معرفة شروط الإمام مسلم في اختيار الأحاديث في صحيحه، وعن التزاماته في ذلك، فها هي شروطه أذكرها فيما يأتي:

---

[١] انظر: "صيانة صحيح مسلم"، ص: ١٠١، "غنية المحتاج"، ص: ٥١ — ٥٢.

[٢] انظر: "علوم الحديث": ص: ١٧ حاشية (١).

[٣] انظر: "تذكرة الحفاظ": (٥٨٩/١)، و"سير أعلام النبلاء": (٥٦٦/١٢)، "غنية المحتاج"، ص: ٤٣.

[٤] الإمام مسلم ومنهجه في صحيحيه: لمحمد عبد الرحمن الأحمد المحمد: ص: ٨٨ — ٨٩.

[٥] هدي الساري: ص: ٥٦٥.

أولاً: شرط الصحّة العامّ:

قال الحافظ ابن الصَّلاح (ت٦٤٣هـ): "شرطُ مسلمٍ في صحيحه: أن يكون الحديثُ مُتَّصِلَ الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة من أوّله إلى منتهاه، سالماً مِن الشُّذوذ ومِن العِلّة. وهذا هو حدُّ الحديث الصحيح في نفس الأمر"[١].

ونصَّ الإمام مسلمٌ على شرط الصحّة العامّ هذا في صحيحه، وفيما نُقل عنه أيضاً قال: "ليس كلّ شيء عندي صحيحٌ وضعتُه ههنا. إنّما وضعتُ ههنا ما أجمعوا عليه"[٢].

وقال الإمام النَّووي: "بَلَغنا عن مَكِّيِّ بن عَبْدَان – أحد حفّاظ نيسابور– أنّه قال: سمعتُ مسلماً يقول: (عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرْعَة الرَّازي، فكلُّ ما أشار أنَّ له عِلَّةً تركتُه، وكلّ ما قال إنَّه صحيحٌ، وليس له عِلَّةٌ خرّجُته). وذكر غيرُه ما رواه الحافظُ أبو بكر الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم قال: (صنَّفتُ هذا المسندَ الصحيحَ مِن ثلاثمئة ألف حديث مسموعة)..."[٣].

فهذه نُقولٌ عن مسلم – رحمه الله تعالى – صريحةٌ في وصف كتابه بالصحّة.

ثانياً: شرط مسلم في الرجال:

صرَّح الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازميّ (ت٥٨٤هـ) في رسالته "شروط الأئمة الخمسة" أنَّ شرط مسلم في الرجال هو أهلُ الطبقة الثانية من الطبقات الخمس، التي ذكرها للرواة عن المُكثِرين، ومَثَّل بالرواة عن الزهريّ، فقال: "والطبقةُ الثانية شاركتْ الأولى في العدالة، غير أنَّ الأولى جَمَعتْ بين الحفظ

[١] صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: ص: ٧٢، وعنه النووي في "مقدمة شرحه لصحيح مسلم" (١٥/١).

[٢] مقدمة صحيح مسلم: ص: ٦.

[٣] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: (١٢٩/١، ١٣٠).

والإتقان وبين طول الملازمة للزهريّ، حتّى كان فيهم مَن يُزامِله في السفر ويُلازِمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تُلازم الزهريَّ إلاَّ مدَّةً يسيرةً فلم تُمارِس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرطُ مسلم"[1].

هذا، وقد سَبَقَ الإمامُ مسلمٌ الحازميَّ في تقسيمه للرواة، فقَسَّمهم إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: هم الحُفّاظ المُتقِنون.

والثانية: هم المتوسِّطون في الحفظ والإتقان.

والثالثة: هم الضعفاء المتروكون.

وبَيَّن مسلمٌ أنّه يروي عن أهل الطبقة الأولى في الأصول، وعن أهل الثانية في المتابعات والشواهد. أمّا أهل الثالثة فلا يعرّج عليهم.

ثالثاً: شرط مسلم في اتّصال السند المعنعن:

إنَّ شرط الإمام مسلم في اتّصال السند الْمُعَنْعَن هو: معاصرةُ الراوي لمن روى عنه بالعنعنة مع إمكانيّة لقائهما، وانتفاء موانع اللِّقاء.

قال مسلم: "إنَّ القولَ الشَّائع المتَّفَق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً: أنَّ كلَّ رجلٍ ثقةٍ روى عن مثله حديثاً، وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه والسماعُ منه لكونهما جميعاً كانا في عصرٍ واحدٍ، وإنْ لم يأتِ في خبرٍ قطّ أنّهما اجتمعا ولا تشافها بكلامٍ، فالروايةُ ثابتةٌ، والحجّةُ بها لازمةٌ، إلاَّ أن يكون هناك دلالةٌ بيِّنةٌ: أنَّ هذا الراوي لم يَلْقَ مَن روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً. فأمَّا – والأمرُ مُبْهمٌ – على الإمكان الذي فَسَّرْنا، فالروايةُ على السماع أبداً، حتى تكون الدلالة التي بيَّنَّا"[2].

---

[1] شروط الأئمة الخمسة: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، ص:١٥١.

[2] مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ٢٠.

وتوجيهُ مذهبِ مسلمٍ هو: أنّ المسألة في الثقة غير المدلِّس، ومثله إذا قال: عن فلانٍ، ينبغي أن يكون سمعه منه، وإلاَّ كان مدلِّساً، والمسألة في غير المدلّس[1].

قال الحافظ ابن حجر: مبيِّناً رُجحان شرط البخاري على شرط مسلم في اتّصال السند المعنعن: "وهذا ممّا ترجَّح به كتابه أي: البخاري، لأنّا وإن سلَّمنا ما ذكره مسلمٌ من الحكم بالاتّصال، فلا يخفى أنَّ شرط البخاري أوضَحُ في الاتّصال، والله أعلم[2].

ترتيب أحاديث "صحيح مسلم":

رتَّب الإمام مسلم أحاديث في معظم أبواب "صحيحه" ترتيباً علمياً، حسب الخصائص الإسنادية والحديثية التي تتوافر في كل حديث منها، وسلك في ذلك منهجاً علمياً فريداً، امتاز به كتابُه عن سائر كتب الحديث حتى عن "صحيح البخاري"، ولهذا مال بعضُ الأئمة إلى ترجيح "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري".

فلما كانت الخصائص الإسنادية التي تجعل الأحاديث أصحَّ وأسلمَ كثيرةً؛ فقد اختصرت على ذِكر الأشهر والأهمِّ منها، ومنها:

١) أن يكون رواة الحديث كلهم من أهل الإتقان والضبط، فيقدِّم الإمامُ مسلم أحاديثَهم على أحاديث من دونهم منْزلةً، سواء أكان هؤلاء من الرواة من أهل الطبقة الأولى أم من أهل الطبقة الثانية، ومن البدهي أن الثقات تتفاوت مراتبهم وأحوالهم باختلاف الشيوخ والأماكن والأوقات.

---

[1] مقدمة "صحيح مسلم": ص: ٢٠.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: ٣٥٢.

٢) الشُّهْرَة: فيفضل الإمامُ الحديثَ الذي اشتهر بين الثقات على الحديث الذي لم يشتهر، وإن كان هذا الحديث الذي لم يشتهر من رواية الأوثق والأثبت.

٣) التسلسل: كأن يكون رواة الحديث كلهم من أهل بلد واحد، أو قبيلة واحدة، فيقدِّم الإمامُ الحديثَ الذي تسلسل بها على غيره، أو أن يكون الرواة كلهم ممن اشتهر بحفظ الحديث وفقهه، فيقدِّم أحاديثهم المسلسلة بذلك على غيرها.

٤) كون الحديثِ خالياً من جميع الأمور التي تعكر صفاء صحته، فيقدِّم الإمامُ الحديثَ الصحيح الخالي من العلة على الحديث الذي اختُلف في صحته، أو الحديث المعلول.

فإذا استوفى حديثٌ من الأحاديث هذه الخصائص الإسنادية وغيرها من المرجّحات التي لا تُحصى فيكون ذلك الحديث أسلم وأنقى من غيره، وترتيب الإمام مسلم للأحاديث مبنيٌّ على مدى تميُّزها بالخصائص الإسنادية والحديثية.

فمن درس منهجَ الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث في صحيحه دراسةً تحليليةً مع درايته التامة بطريقة المحدِّثين، ودقَّق النظرَ فيه؛ يُمكِنه الاطِّلاع على كثير من الفوائد العلمية الحديثية التي أودعها الإمام – رحمه الله تعالى – في ترتيبه للأحاديث[١].

[١] انظر: "عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح دراسة تحليلية" للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ص٢١، ٢٣، بتصرف.

معلّقات مسلم:

"معلَّقات" جمعُ "معلَّق" وهو: ما حُذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر، ولربّما حُذف كاملُ الإسناد فيقول المعلِّق: "قال النبي ﷺ" وربما ذكر الصحابيَّ فقط فقال: "قال أبو هريرة ﷺ" وهلمّ جرّا[1].

والإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) – رحمه الله تعالى – أكثَرُ مَن أودع الأحاديثَ المعلَّقة في صحيحه، لاستخدامه لها في الناحية الفقهية الاستنباطية، حيث بلغت الأحاديث المعلَّقة عنده (١٥٩) حديثاً.

أمّا الإمام مسلم فلا يذكر في "صحيحه" من الأحاديث المعلَّقة إلا النّزر اليسير، حيث بلغ مجموعها عنده (١٤) حديثاً فقط، وهي كذلك موصولةٌ عنده في مواضع أخرى من "صحيحه"، كما قال الإمام النووي: "بل هي موصولةٌ من جهات صحيحه، لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وَصَلها"[2].

تراجم "صحيح مسلم":

"التراجم" جمعُ "ترجمة"، وهي العناوين (أي: عناوين الأبواب) والكلمات التمهيدية التي تكون كمقدِّمةٍ وتمهيدٍ لأحاديث الباب[3]. لقد وضع الإمام البخاري التراجم في صحيحه التي اشتهرت بدقته وبراعته فيها، ولكن الإمام مسلماً صنَّف صحيحَه بدون تراجم، إذ ليس فيه بعد المقدِّمة إلا الحديث السَّرد، وما يوُجد في نُسَخه من الأبواب مترجَمةٌ، فليس من صُنع المصنِّف الإمام مسلم، وإنما صنعه جماعة بعده، من نُسَّاخه، أو شُرَّاحه، من أمثال: الإمام ابن المزيّن المالكي القرطبي (ت٦٥٦هـ) حين شرح الصحيحَ في كتابه "المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح

---

[1] معجم المصطلحات الحديثية: لسيد عبد الماجد الغوري، ص: ٧٥٤.

[2] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١٣٤/١).

[3] معجم المصطلحات الحديثية: لسيد عبد الماجد الغوري، ص:٢٣٢.

مسلم"، والإمامِ النووي (ت٦٧٦هـ) حين شرح الصحيحَ في كتابه "المنهاج"، وكذلك بعضُ شراح الصحيح المعاصرين من أمثال: الشيخ صفي الرحمن المباركفوري (ت١٤٢٧هـ)، والشيخ موسى شاهين لا شين (ت١٤٣٠هـ) وغيرهما في شروحهم للصحيح.

ميزات "صحيح مسلم":

يمتاز "صحيحُ مسلم" على "صحيح البخاري" بميزات عديدة، ومنها:

١- عدمُ تقطيعه الحديثَ، وتكرارُه الإسنادَ كما يفعل الإمامُ البخاريُّ - ابتغاءَ بيان ما فيها من استدلالاتٍ فقهيةٍ - بل يجمع الإمامُ مسلمٌ المتونَ كلَّها بطُرقها العديدة في موضعٍ واحدٍ مما يُعين الطالبَ على الإحاطة بالحديث وطرقه[1]، ويسوق المتونَ بتمامها وكمالها من غير اختصارٍ ولا تقطيعٍ، وإنْ وقع له ذلك فإنه يَنُصُّ على أنه مختصرٌ، ويرتِّب الأحاديث على طريقةٍ حسنةٍ، فيذكر المُجْمَلَ ثم المبيِّن له، والمُشْكِلَ ثم الموضِّحَ له، والمنسوخَ ثم الناسخَ له، فهذا فيسهل بذلك على طالب العلم النظرُ في وجوهه[2]. كما أنه لا يروي الأحاديثَ بالمعنى، بل يُفرِدها ولا يخلط معها شيئاً من أقوال الصحابة ومن بعدهم[3].

وهذه ميزةٌ فُضِّل بها كتابُ "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري".

٢- تنوُّعُه في عرض أسانيده، حيث إنه يسوق الحديثَ مرةً من طُرقٍ عديدةٍ فيفرد كلَّ سندٍ مع متنه، ويكون ذلك لزيادةٍ في المتون على بعضها أو لاختلاف سياقها عند الرواة.

---

[1] انظر "الحديث والمحدثون" للشيخ محمد أبي زهو، ص: ٣٩٣، و"أعلام المحدثين" للدكتور أبي شهبة: ص: ١٨٠.

[2] انظر: "غنية المحتاج"، ص: ٤٩.

[3] انظر: مقدمة "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" للشيخ شبير أحمد العثماني: (٩٨/١، ٩٩).

وثانيةً: يجمع الأسانيدَ إما بالعطف بين الشيوخ أو بتحويل الأسانيد برمزٍ (ح)، وإما بهما معاً ويسوق المتنَ بعدها.

وثالثةً: أن يذكر الأسانيدَ الأخرى لذلك المتن. وهذا المنهجُ في التنسيق ساعد على اختصار الكتاب وكشف عن نكاتٍ بديعةٍ في الإسناد خاصَّةً، وأنه يوضِّح اختلافَ الرواة في الأسانيد والمتون زيادةً ونقصاً وتصحيحاً ووَهْماً مع بيان اختلافهم في سياق المتون ببعض الألفاظ أو التقديم والتأخير أو الزيادة والنقص.

٣- اعتناؤه بالتمييز بين ألفاظ تحمُّل الحديث "حَدَّثَنا" و"أخبرنا"، وتقييدُه ذلك على مشايخه وفي ورواياته، وكان من مذهبه - رحمه الله تعالى - الفرق بين هذين اللفظين، حيث إنه لا يجوز إطلاقَ "حدَّثنا" إلا لِما سمعه من لفظ الشيخ خاصةً، ولا يجوز إطلاقَ "أخبرنا" إلا لِما قُرئ على الشيخ، وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث. في حين ذهب جماعة إلى أنه يَجُوز أن يُقال فيما قُرئ على الشيخ "حَدَّثَنا" و"أخبرنا" دون تفريق بينهما. وهو مذهب الإمام البخاري وجماعة من المحدِّثين من الحجاز والكوفة. كما ذهبت طائفة أخرى أنه لا يَجُوز إطلاقُ "حَدَّثَنا" ولا "أخبرنا" في القراءة، وهو مذهب أئمة الحديث من أمثال عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم.

٤- اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة كقوله: "حَدَّثَنا فلانٌ وفلانٌ، واللفظُ لفلانٍ قال"، أو "قالا حَدَّثَنا فلانٌ"، وكما إذا كان بينهما اختلافٌ في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أن نسبه أن ونحو ذلك، فإنَّ الإمام مسلم بيَّنه[1].

[1] أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية: للدكتور تقي الدين الندوي، ص: ١٨٩.

٥- حُسْنُ ترتيبه وترصيفه الأحاديثَ على نسق يقتضيه تحقيقه، وكمال معرفته بمواقع الخطاب، ودقائق العلم، وأصول القواعد، وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة وغير ذلك[١].

رواة "صحيح مسلم":

هذا الكتابُ ثابتٌ بالنقل الصحيح، وهو متواتر عن صاحبه من حيث الجملة، من رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان (ت٣٠٨هـ)، الذين كان من أجلِّ وأبرِّ تلامذة الإمام مسلم، فكان يُكثِر الاختلافَ إليه والحضورَ في مجلسه، فقد قال: "فرغ لنا مسلمٌ من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين"[٢].

فقد رواه أهلُ المغرب عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلمٍ، ولم يَرِدْ له ذكرٌ عند غير أهل المغرب، دخلت روايته إليهم من مصر على يدي من رحل منهم إلى جهة المشرق[٣].

طبعات "صحيح مسلم":

طُبع "صحيح مسلم" أكثر من مرَّةٍ، ومن أحسن الطبعات له: طبعةُ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة والتي طُبعت بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في خمس مجلَّدات، في عام ١٣٧٥هـ، خَصَّص الخامسَ منها لفهارس الكتاب، حيث سهل تناوله والرجوع إليه. ثم توالت له طبعات كثيرة، ومن أحسنها: طبعة دار السلام بالرياض التي صدرت عنها عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، لكونها قد حُقِّقت بمقابلة العديد من نسخ "صحيح مسلم" بإشراف لجنة من العلماء المتخصصين في علم الحديث.

---

[١] انظر مقدمة النووي لـ"المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج": (١/١٢٢، ١٢٣).

[٢] انظر مقدمة النووي لـ" المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (١/١٢٢،١٢١).

[٣] انظر: "صيانة صحيح مسلم" ص: ١٠٤، ١٠٥.

المبحث الثالث: شروح "صحيح مسلم":

لقد اهتمَّ العلماءُ بشرح الحديث النبوي في فترة مبكّرة تعود للقرن الثالث الهجري، فشرحوا غريبَ ألفاظه، و بيَّنوا معانيه، وتكلَّموا على أسانيده من حيث الصناعة الحديثية، وبيَّنوا ما يُستنبَط منه من أحكام وما يُستفاد منه، فمنهم من التزم شرحَ أحاديث كتابٍ معيَّنٍ من مشاهير كتب الحديث كـ "صحيح البخاري" مثل الإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، ومنهم مَن ألَّف كتابَه استقلالاً لشرح الحديث دون التقيُّد بكتاب معيَّن مثل الإمام أبي محمد حسين بن مسعود البَغَوي (ت٥١٦هـ) في "شرح السنة"، ومنهم من شرح غريب ألفاظَ الحديث فقط، وأطلق على كتابه "غريب الحديث" مثل الإمام أبي عبيد القاسم بن سلاَّم الهروي (ت٢٢٤هـ) في كتابه "غريب الحديث والآثار"[١].

أمّا من التزم بشرح كتاب معيّن من كتب الرواية فكان لـ"الصحيحين" أكبر نصيبٍ منه، ومنهما "صحيح مسلم" الذي قد حاز مكانةً عاليةً بين مصنَّفات الحديث، وتربَّع سدةً رفيعة من التقدير والعناية، فكثرت حوله الشروح حتى بلغت أكثر من خمسين شرحاً، واختلفت طولاً وقصراً، فسأقوم فيما يلي بتعريف أهمِّ شروحه المطبوعة مع بيان مناهج مؤلِّفيها.

١- **المعلم بفوائد المسلم**: للإمام أبي عبد الله، محمد بن علي بن عمر الْمَازِري (ت٥٣٦هـ).

هذا الكتابُ – في الحقيقة – عبارةٌ عن الفوائد والنُّكَت والتعليقات التي كان يُمليها المازريُّ لطلابه أثناء دروسه لـ"صحيح مُسلم" أو أثناء قرائتهم عليه، فهؤلاء لما فرغوا من القراءة؛ عَرضُوا عليه ما كَتبُوه، فنظر فيه المازري وهذَّبَه فكان ذلك سبب تأليف هذا الكتاب، وهو بداية انطلاقة لشرح "صحيح

[١] مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف: لسيد عبد الماجد الغوري: (٩/٢).

مسلم"، وبدأت الشروحُ بالظُّهُور في عصر المازري ولم يُعرَف منها قبل ذلك، فـ"الْمُعلِم" هو أقدم الشُّرُوح التي وصلتنا الآن من شروح "صحيح مسلم".

لم يتعرَّض المازري لشرح مقدمة "صحيح مسلم" رغم أهميتِها؛ وإنَّما علَّق في مواطن ستَّة أو سبعة منها، وكذلك لم يذكر جميعَ الفوائد المتعلِّقة بأحاديث "صحيح مسلم" وإنَّما اقتصر على نُكت يراها تحتاج إلى بيان في مجال الحديث روايةً ودراية، كما أنّ أكثَر اهتمامِ المازري في هذا الكتاب منصبٌّ على الأحكام الفقهيَّة وتفسير الغريب واللُّغة، فهو لم يلتزم في تعليقاته بترتيب الأحاديث في "صحيح مسلم"، بل يُورد أحياناً الألفاظ المختلفة بين رواة الصَّحيح، يُعنى بالمسائل الفقهيَّة، يستنبط من الأحاديث مباشرةً ولا يُكثِر من ذكر أقوال الفقهاء، ويهتم بمسائل العقيدة التي اشتملت عليها بعض الأحاديث؛ ويُعنى بالمباحث اللُّغوية عنايةً كبيرة.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر، في دار الغرب الاسلامي ببيروت، عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، في ثلاث مجلَّدات.

٢- **إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم:** للقاضي عياض اليَحْصُبي البُسْتِي (ت٥٤٤هـ).

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه استكمالٌ لما بدأ به الإمام المازري في "المعلم"، وأنه أول كتابٍ شرح "صحيح مسلم" بالتحرير والتقييم والتهذيب، وأنه الأصل الذي أخذ منه ابنُ الصلاح ثم النووي بعده، ومن بعدهما ترادف أئمة الشروح على النقل منه والأخذ عنه، كالعراقي، وابن حجر، والعيني.

أما منهج القاضي عياض في شرح "صحيح مسلم" في هذا الكتاب فإنه قد بدأه بذكر مقدمة له تضمَّنتْ بعضَ معالم المنهج والطريقة التي سار عليها في

كتابه، وسبب تأليفه له[1].

ثم ذكر القاضي عياض أسانيدَه إلى "صحيح مسلم"، ثم ذكر مقصدَ صاحبِه الإمام مسلم من جمعِه الصحيحَ، ثم بدأ بشرح المقدمة التي قدّم بها الإمامُ مسلم لكتابه الصحيح، ثم شرع بشرح الصحيح. ولَمّا كان موضوع "الإكمال" هو إكمالُ عمل المازري في شرحه لـ"صحيح مسلم" وتهذيبُ ما تمَّ منه، فقد وجدَ القاضي عياض بتتبّع عمله أنه لزم منهجاً في ذلك تمثَّل فيما يلي:

- يفصِّل كثيراً مما أجمله المازري من مذاهب العلماء.
- الأصل في عمله أن يأتي كلامَه بعد كلام المازري في الحديث، إلا أنه كان أحياناً يفسِّر ما جاء في الحديث أولاً، ثم ينقل كلامَ المازري، وهذا إذا كان التفسيرُ قليلاً.
- ما تركه المازري من أجزاء في الحديث بغير تعليق أو شرح فإنَّ القاضي عياض يبدأ به.
- يترك الكلامَ على الحديث إذا لم يكن عنده ما يضيفه إلى كلام المازري.
- حيث يسوق شاهداً لمعنى، فإنه يتولّى غالباً بيان المراد من بقيّته.
- يرجِّح بين الروايتين الصحيحتين بمقتضى السياق اللغوي.
- يستفيد من النُّسَخ المغايرة لنسخة مسلم المعتمدة لديه؛ لبيان سبب الحديث وكشف عباراته.
- في تحقيقه لدقائق المسائل؛ فإنه لا يكتفي فيها ببيان نظره فيها، بل يعرضها على أهل التحقيق من شيوخه، ولهذا كثيراً ما نراه يردِّد بقوله: "أنَّ هذا مستفاد من متقني شيوخنا".

---

[1] إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم: للقاضي عياض اليحصبي: (١/٧١، ٧٢).

- إذا كثر الاختلافُ في أصل الاشتقاق للمصطلح الشرعي؛ استعان على تصويب ما يختار بسير القدامى، ومطالعة الآثار القريبة المعنى بها، مع استقراء كلام العرب وأشعارها فيه.
- يميل كثيراً إلى الاختصار في عرض المسائل الفقهية المتصلة بالحديث.
- يُراعي الدِّقّةَ في وصف حالة التحمُّل.
- يبالغ في العناية ببنية الكلمة وسلامة معناها؛ لذلك نراه أنه:

أ- يرجع إلى أهل اللغة أولاً في بيان معاني الألفاظ.

ب - ويَسترسِل في شرحه لمفردات الحديث بإيراد الشواهد لها من كتاب الله تعالى وأمثالها منم الحديث النبوي.

جـ- ويعرض ما للفظة من روايات لغوية متعددة، ثم يقيم تلك الروايات بردّها أولاً إلى الأصول اللغوية والقواعد النحوية.

- يعزو القولَ إلى قائله، سواء في السند أو المتن.
- يعتني كثيراً بضبط المختلف فيه من رجال السّند.
- يلزم دائماً الاعتدال عند تناول القضايا العلمية إذا كانت بعيدة عن المباحث المذهبية، وما عدا ذلك فهو شديد الميل للانتصاف لمذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى، وإن انتقد عليه أحياناً وانتصر لغيره.
- إذا عرض له ما يستوجب التصحيح في السند؛ يعجِّل بالتنبيه عليه قبل الفراغ من الحديث في المتن.
- لا يمنعه إجلاله للمازري من أن يعقِّب ويَستدرِك عليه، ويصحِّح له ما وقع في كلامه من أوهام وأخطاء.
- حيث يقدِّم "المعلمُ" الحديثَ عن السند في الشرح والبيان، فإن "الإكمال" يؤخِّره.

- حرص على ترتيب مسائل "المعلم" وفق ترتيب الصحيح لمسلم، فنراه يقول حين يجد المازري قدَّم حديثاً في التعرُّض له عن غيره: "وليس هذا بموضعه".

تنبيهات:

إذا قال عياض: "قال الإمام" فمقصده: المازري.

وإذا قال: "ذكر في الأم" فمقصده: صحيح مسلم.

طُبع هذا الكتاب أولاً في مطبعة السعادة بالقاهرة مع "مكمل إكمال الإكمال" لأبي عبد الله محمد بن محمد السَّنوسي الحسني (ت٨٩٢هـ). ثم طُبع بتحقيق الدكتور يحيى اسماعيل في دار الوفاء بالرياض، عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، في تسع مجلَّدات.

٣- **المفهم لِما أَشْكَل من تلخيص صحيح مسلم:** للإمام ابن المزيّن المالكي القرطبي، أبي العباس، أحمد بن عمر بن ابراهيم الأنصاري (ت٦٥٦هـ).

يُعَدّ كتاب " المفهم " - تجوُّزاً - شرحاً واضحاً، ذا أهمية بالغة لـ"صحيح مسلم"، فهو حلقةُ وصلٍ لا بُدَّ منها بين المازري والقاضي عياض من جهةٍ، وبين من جاء بعد أبي العباس القرطبي كالأبي، والسنوسي من جهة أخرى؛ ذلك: أنَّ المازري شرح "صحيحَ مسلم" بكتابه "المعلم" شرحاً مختصراً، أكمله القاضي عياض بأوسع منه، وجاء القرطبي، واستفاد من سابقيه، وأدلَى بالجديد بعبارة مفهومة سلسة من باب ما يوصف بالسهل الممتنع. ثم جاء الأبي والسنوسي بعد القرطبي، واستفاد من الشروح التي سبقتهم، وأضاف إضافات مفيدة، تغني شرح "صحيح مسلم"، وتوضح المستغلق منه.

وبذا يُعَدّ القرطبي حلقةً وصلٍ متألقةٍ في رحاب شروح" صحيح مسلم"[١].

---

[١] من مقدمة المحقِّق بتصرف.

لقد أضاف القرطبي إلى تلخيص "صحيح مسلم" عملاً علمياً؛ إذ وضع عليه شرحاً لما أشكل في تلك الأحاديث من معنى غامض، أو لفظة غريبة، ونبَّه على نُكَتٍ من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بحديثه.

ويكفيه أهميةً ومكانةً اعتماد الإمامين الجليلين: النووي وابن حجر عليه كمصدرٍ مهمٍّ في شرحيهما على الصحيحين.

وقد شرع القرطبي في شرحه بذكر مقدّمة مختصرة، بيَّن فيها منهجَه في الشرح ومقصده منه،

ثم بدأ عنايته بـ"صحيح مسلم" أولاً بتلخيصه حيث صنع له تلخيصاً متميّزاً، ثم ضبط ألفاظَه بالرواية السماعية، ثم شرح مشكلاتِه بما رواه عن مشايخه، وبما فتح الله عليه من الفهم والإدراك الذاتي، وقد وضع القرطبي لنفسه في تلخيصه للصحيح منهجاً نوضّحه بما يلي:

- لم يحذف مقدمة الإمام مسلم لصحيحه، بل اختصرها كذلك.
- اختصر أسانيد الصحيح، واكتفى بذكر الصحابي، وأحياناً التابعي.
- حذف المكرَّرَ من الأحاديث، وذكرها في موضع واحد حسب موضوعها.
- ترجم لأبواب "الصحيح" بعناوين وافية دقيقة.
- اختياره للحديث وفق أتمّ الروايات وأكملها، ثم إيراد بعض الروايات إن كان فيها زيادة في المعنى.
- اتّباعه لترتيب الإمام مسلم، ولم يُخالف إلا في نقل بعض الأحاديث من أماكنها، وإيرادها في المكان الأكثر ملاءمة مع موضوعها، وقد نقل كتاب الجهاد من مكانه في الصحيح، ووضعه بعد كتاب الحجّ، إظهاراً لأهميّته.

هذا منهج القرطبي في اختصاره لـ"صحيح مسلم". أمّا منهجه في الشّرح، فهو كما يلي:

- أنه يضبط ألفاظَ غريب الحديث، ثم يستعرض أقوالَ علماء اللغة في شرحها، ويُشير إلى الأرجح منها. ولكنه يورد بعض الألفاظ من صحيح مسلم، ويقول: جاء في "الأمّ". وفي بعض الأحيان تدخُل عليه بعض الألفاظ من "صحيح البخاري"، أو من غيره من الكتب دون أن يُشير إلى ذلك، ولعلّ سبب ذلك الاستقصاء أو توارد حفظه أثناء التأليف.

وهو يعتني عنايةً فائقة بشرح الكلمات اللغوية، وإيراد تفاصيل حول الكلمة الواردة، من خلال عرضه لروايات الحديث المتعدّدة في كتاب مسلم وغيره من كتب السنّة، مستدلاً عليها بالآيات القرآنية، ومستشهداً لها بالشعر العربي، والأمثال، والحكم.

- يتطرّق إلى الأحكام الفقهية المستفادة من الأحاديث، ويُشير إلى طرائق الفقهاء في انتزاع الأحكام منها وطرق الاستنباط، مع البدء والتركيز على مذهب الإمام مالك – رحمه الله –. ولكنه ليس دائماً – ويناقش الأدلّة لغةً وفقهاً، ويردّ ما قد يُفهم خطأً من الحديث، ويصحّح ذلك الفهم.
- يركِّز على تأويل المختلف وحلّ المشكل، إذا تعرَّض الحديثُ لذلك.
- يختم كثيراً من الأحاديث، وأحياناً فقرات الحديث الواحد، باستنباط توجيهات وإرشادات مفيدة جداً.
- يَحكُم – أحياناً – على الأحاديث التي يوردها، أو ينقل عن غيره الحكم فيها: كالترمذيّ.
- لا يكتفي بنقل الأقوال دون تحقيق وتمحيص؛ بل يتعقّب الشُّرّاح واللغويين ما يراه غير صحيح من أقوالهم.

- يعتني بتحقيق الكلام على بعض المسائل المشكلة التي وردت في مقدمة "صحيح مسلم"، والتي منها قوله في: " قلتُ: هذا الإسناد ذكره مسلمٌ مرْدَفاً على الإسناد السليم الذي لا تعقّبَ فيه، وكأنّ مسلماً تحقّق ما قاله الدارقطني، ولذلك أردفه على الإسناد الأول الذي هو عمدته، وعلى شرطه. وهذا وغيره يدلّ على أن القسم الثالث الذي ذكره مسلمٌ في أوّل كتابه أدخله في مسنده، والله أعلم"[1]. كما تطرّق في مقدمة "صحيح مسلم" إلى بعض القضايا في علم المصطلح. منها على سبيل المثال: الخلاف في المراسيل[2]، وحديث المجهول[3]، المطاعن في بعض أحاديث الصحيحين[4]، وغيرها كثير.

وكلٌّ ذلك في أسلوب يتّسم بالرّشاقة وحُسن السبك، مع البعد عن التقعّر أو التكلّف، في الجمل المتقابلة أو المسجوعة، من غير تكلّف ظاهر.

طُبع هذا الشرح بتحقيق الأستاذ أبي فرحة الحسني، في دار الكتاب المصري بالقاهرة، عام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، في ثلاث مجلّدات. ثم طُبع بتحقيق الأساتذة الفضلاء: محيي الدين مستو، ويوسف بديوي، وأحمد السيد، ومحمود بزال، في دار ابن كثير بدمشق، عام ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، في سبع مجلّدات. كما أنه حُقِّقَ كذلك في قسم السنَّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولكنه لم ير نور الطباعة بعد.

---

[1] المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم: (١٠٢/١).

[2] المرجع السابق: (١٢٢/١).

[3] المرجع السابق: (٩٣/١).

[4] المرجع السابق: (٩٩/١).

٤- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط:** للحافظ ابن الصلاح، أبي عمرو، عثمان بن عمرو الشَّهْرَزُوري الكردي (ت٦٤٣هـ).

ذكر ابن الصلاح في مقدمة هذا الكتاب الأسباب التي من أجلها صنَّف هذا الكتاب، ويُفهَم منها أنَّ أحد تلاميذه – الذين كانوا يقرؤون عليه "صحيح مسلم" – سأله أن يبيِّن له، ويقيِّد ما يكثر فيه لطلاب العلم من الإخلال والغلط والإسقاط والسقط في "صحيح مسلم". ويبدو أن هذا السؤال وجد في نفس ابن الصلاح الموافقة التامة، فأجاب طلبه.

ولما كان السائل أراد من شيخه أن يبيِّن له ويقدر ما يكثر فيه لطلاب الحديث من الإخلال والغلط والإسقاط والسقط في" صحيح مسلم" لذا فقد سَمَّى ابن الصلاح كتابه بـ" صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط".

إذاً فهذا الكتاب ليس بشرح للصحيح، وإنما هو عبارة عن تصحيح ما وقع فيه من الغلط والسقط وما يشبههما.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، في دار الغرب الاسلامي ببيروت، عام ١٤٠٤هـ.

٥- **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** للإمام أبي زكريا محيي الدين، يحيى بن شرف النَّوَوي الدمشقي (ت٦٧٦هـ).

لم يَعرِف الناس شرحاً لكتاب في الحديث أتقَنَ وأوفَى وأبرَعَ – مع اختصار- من هذا الشرح، فإنَّ صاحبه الإمام النووي لم يدع لقارئه مهما يبلغ علمه سؤالاً في سِرّه، أو في علنه إلا ووجد جوابَه فيه، من بحث السند إذا كان فيه ما يبحث، ومن اللغة وما يتعلّق بها، ومن تسمية لما يجهل اسمه، ومن شرح

المعنى، ومما يستنبط من الحديث، ومن قال بظاهر الحديث، ومن خالف، وما حجته؟ مع فوائد كثيرة، وعلوم غزيرة لا تستقصى[1].

وقد ألقى النووي النظرَ على الشروح السابقة لـ"صحيح مسلم" فاستخلص منها الخلاصةَ العلمية، وأضاف من عنده فوائد واستنباطات مما جعله أهمَّ شروح الصحيح، وهو من الشروح المتوسطة التي يستوعبها طالبُ العلم، إذ هو ليس بالطويل الْمُمِلّ ولا بالْمُوجَز الْمُخلّ[2].

وأما المنهج الذي سلكه النووي في تأليف هذا الشرح القيِّم فهو كما يلي:

- وضع تراجمَ لأبواب "صحيح مسلم"؛ لأن الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – لم يضعها له، بل اكتفى بترتيب كتابه على الأبواب. وقد ذكر النووي في مقدمة الشرح وفي أثنائه أنه قام بذلك، فقد قال في مقدمته: "ثم إن مسلماً رحمه الله رتَّب كتابه على أبواب فهو مبوَّب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر تراجمَ الأبواب فيه؛ لئلاَّ يزداد بها حجمُ الكتاب أو لغيره ذلك"، ثم قال: "وقد ترجم جماعةٌ أبوابَه بتراجم بعضها جيدٌ وبعضها ليس بجيدٍ، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وأنا – إن شاء الله – أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها"[3].
- اهتمَّ كثيراً في شرحه برفع التعارُض الظاهر بين النصوص الشرعية بحمل كل منها على محملٍ صحيحٍ حيث قال: "والجمعُ بين الأحاديث التي

[1] الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين: للشيخ عبد الغني الدقر، ص: ١٦٠.

[2] أعلام المحدثين: للدكتور أبي شهبة، ص:٢٠١.

[3] المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١١٥/١).

تختلف ظاهراً ويظن بعض من لا يحقِّق صناعتَي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات". [1].

- استنبط من الأحاديث النبوية قواعدَ أصوليةً حيث قال: "وأذكر فيه – إن شاء الله – جُمَلاً من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع... وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات"[2].
- ذكر الأحكامَ الفقهية المستنبطة من الأحاديث بإيجازٍ مع ذكر أقوال الأئمة في المسألة، وتوجيه هذه الأقوال بذكر وجهِ استلالاتِها بالأحاديث.
- اعتنى بضبط ألفاظ الحديث والأماكن الواردة فيه والأعلام، فقد قال مبيِّناً منهجَه في ذلك في مقدِّمة الشرح أنه قد اهتمَّ فيه: "بإيضاح معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال وضبط المشكلات... وضبطِ جُمَل من الأسماء المؤتلفات والمختلفات"[3].
- حاول بعد شرح بعض الأحاديث اقتناصَ الفوائد واستنباط الفوائد من الحديث، حيث سرد مثلاً فوائد منتزعة من الحديث قريبه أو بعيده، ويسردها حسب ما استنبطه من الحديث، كما بيَّن منهجَه في ذلك في مقدمة الشرح فقال: "وأنبِّه على ما يحضرني في الحال في الحديث من المسائل العليات، وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات، وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات"[4].

---

[1] المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١/١١٥).

[2] المرجع السابق: (١/١١٥).

[3] المرجع السابق: (١/١١٥).

[4] المرجع السابق: (١/١١٥).

- اهتمَّ بعزو ما ينقله عن غيره من العلماء، حيثُ ذكر الأعلامَ عند أول ذكرهم بشيء من البيان بذكر نسبهم وعُلُوّ منْزلتهم في فنِّهم، وبيَّن منهجَه في ذلك بقوله: "وحيثُ أنقل شيئاً من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل والأحكام والمعاني وغيرها من المنقولات، فإن كان مشهوراً لا أضيفه إلى قائليه لكثرتهم إلا نادراً لبعض المقاصد الصالحات، وإن كان غريباً أضفته إلى قائليه إلا أنْ أذهل عنه في بعض المواطن لطول الكلام أو كونه مما تقدَّم بيانه في الأبواب الماضيات"[1].
- ذكر اختلافَ النُّسَخ، وذكر أقوالَ العلماء في توجيه هذا الاختلاف وبيان الراجح في ذلك.
- نقد الأحاديثَ الضعيفة والآراء الشاذة.
- أجاب عن الإمام مسلم في موضوعات كثيرة فيما استدركه العلماء عليه كالإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ)

طُبع هذا الشرح لأول مرة في المطابع المصرية بالقاهرة عام ١٣٤٧هـ. ثم صدر له طبعات كثيرة، ومن أحسنها طبعة دار المعرفة ببيروت، التي طُبعت بتحقيق الشيخ خليل مأمون شيخا.

٦- **إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم**: للإمام أُبَيّ، أبي عبد الله، محمد بن خليفة الأُبَيّ المالكي التونسي (ت٨٢٧ أو٨٢٨هـ).

جمع فيه الشارحُ الشروحَ الأربعة لصحيح مسلم، وهي: "المعلم" للمازري، و"إكمال المعلم" للقاضي عياض، و"المفهم" للقرطبي، و"المنهاج" للنووي، مع زيادات مكملة، والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء.

فينقل الشارحُ من تلك الشروح بالمعنى لا باللفظ طلباً للاختصار، ويوضِّح ما

[1] المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١١٥/١).

يشكل من هذه النقول، و لم يشرح مقدمةَ الصحيح؛ لأنها في علوم الحديث، كما قال في مقدمة شرحه: "و لم أتعرَّض للكلام على الخطبة – الأبي لم يشرح الخطبة – لأنها في علم الحديث، وذلك شيء آخر، ورأيت الأهم البداية بشرح الأحاديث، وإن أنسأ الله في الأجل وسهَّل، فسأتكلَّم عليها – إن شاء الله تعالى–".

واستعمل الرموزَ في الشروح التي اعتمد عليها في شرحه، واكتفي عن اسم كل واحد من أسماء الشرَّاح بحرف، مثلاً: (م) للمازري، و(ع) لعياض، و(ط) للقرطبي، و(د) لمحي الدين النووي، ولفظ (الشيخ) لأبي عبد الله ابن عرفة، وما يقع من الزيادات المشار إليها ترجم عليها بلفظ: "قلتُ".

طُبع هذا الكتاب لأول مرة مع "مكمل إكمال الإكمال" للعلامة أبي عبد الله محمد بن محمد السنوسي الحسني (ت٨٩٢هـ) الآتي الكلام عليه، في سبعة مجلَّدات، في مطبعة السعادة بمصر، عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٧- **مكمل إكمال الإكمال**: للعلامة أبي عبد الله محمد بن محمد السنوسي الحسني (ت٨٩٢هـ).

ذكر الشارح خطته في مقدمة الكتاب، والتي تدل على منهجه الذي سار عليه في شرح "صحيح مسلم"، حيث قال: "كان من أحسن شروح (صحيح مسلم) وأجمعها شرحُ الشيخ العلامة أبي عبد الله الأُبَيّ – رحمه الله تعالى– أردتُ أن أتعلَّق بأذيال القوم، وإن كنت في غاية البُعد منهم إلا أن يَمُنّ الوهّاب تعالى باللحاق بعد اليوم"، ثم قال: "فاختصرتُ في هذا التقييد المبارك – إن شاء الله تعالى– معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد، وضممتُ إليه كثيراً مما أغفله مما هو كالضروري لا كالزوائد، وأكملته أيضاً بشرح الخطبة، فتمّ النفع –والحمد لله تعالى– بشرح جميع ما في الكتاب، وجاء

بفضل الله تعالى مختصراً يقنع أو يغني عن جميع الشروح، وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب، فهو جدير -إن شاء الله تعالى- أن يُسمَّى لذلك بـ: مكمل إكمال الإكمال".

وهو مقدمة مضافة لما قام به الأبي. فكان هذان الشرحان من أتمِّ الإفادات على "صحيح مسلم"، كما أنهما يُبدِيان الطريقةَ المغربية في شرح الحديث النبوي.

وقد طُبع هذا الشرحُ مع "إكمال المعلم" للأُبَيّ الذي سبق الكلام عليه آنفاً، في سبعة مجلَّدات، في مطبعة السعادة بمصر، عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٨- **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**: للحافظ السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ).

وهو حاشية على "صحيح مسلم"، ابتدأها السيوطي بذكر مقدمةٍ قصيرة بيَّن فيها منهجَه باختصار، فقال: "فلما منَّ الله تعالى - وله الفضل - بإكمال ما قصدتُه من التعليق على صحيح الإمام البخاري ﵁، المسمَّى بـ (التوشيح)، وجهتُ الوجهة الى تعليق مثله على صحيح الإمام أبي الحسن مسلم بن الحجَّاج ﵁، المسمَّى بـ (الديباج)، لطيف مختصر، ناسج على منوال ذلك التعليق، وإنْ كان لهو على هذا الصحيح مبتكرٌ يشتمل على ما يحتاج إليه القارئ والمستمع من: ضبط ألفاظ، وبيان اختلاف روايات على قلتها، وزيادة في خبر لم ترد له طريقة، وتسمية مبهم، وإعراب مشكل، وجمع بين مختلف، وإيضاح مبهم بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط".

فابتدأ السيوطي كتابةَ هذه الحاشية بهذه المقدمة القصيرة، وسار فيه على المنهج الذي بيَّنه فيها، وأما ما لم يذكره من منهجه في هذه الحاشية فهو أنه:

- لم يذكر متنَ الحديث، وإنما ذكر ما يحتاج لشرح.

- اعتمد في شرحه على نسخة للصحيح مكتوبة في القرن السابع الهجري بيد الحافظ الصريفيني، وقد وصفها بأنها خالية من تراجم الأبواب، لكنه ذكر تراجمَ للأبواب بعد أن ذكر المقدمةَ.
- وذكر فصلاً في شرط مسلم ومصطلحه في كتابه، ثم ذكر فصلاً في تسمية من ذُكِر في "صحيح مسلم" بكنيته.
- لم يتعرَّض للأحكام الفقهية إلا نادراً، ولا للإجابة عن الأحاديث المتكلَّم فيها، إلا نادراً جداً ولكنه لم يشفِ.
- أكثر – لاسيما في " كتاب الإيمان" – من نقل كلام المازري، والقاضي عياض، والنّووي في مسائل الاعتقاد، ولا سيّما النووي، فإنّ السّيوطي استلَّ حاشيته جلّها من شرحه المشهور. لكنه لا ينقل النصّ بحرفيّته وإنما بالمعنى وفق أسلوبه المشهور حين يفعل ذلك من كتب سابقيه.

طُبعت هذه الحاشية في المطبعة الوهبية بالقاهرة، عام ١٢٩٩ه. ثم طبعت بتحقيق الدكتور بديع السيد اللحام، بإدارة نشر علوم القرآن، في كراتشي، عام ١٤١٢ه في مجلَّدتين. ثم طُبعت بتحقيق وتعليق الشيخ أبي اسحاق الحويني الأثري، في ست مجلَّدات عن نسختين خطيّتين، في دار ابن عفان للنشر الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ه، إلا أنه أضاف متن الصحيح إلى طبعته، مع أن السيوطي لم يذكر المتن،كما تقدّم، وجاءت طبعة الدكتور اللحّام خاليةً من المتن كذلك.

وقد اختصر هذه الحاشيةَ عليٌّ بن سليمان البُجُمْعَوي الدّمناتي (المتوفى في أوائل القرن الرابع عشر للهجرة) في كتابٍ سمّاه: "وشي الدِّيباج على صحيح مسلم بن الحجاج "، وقد طُبع في القاهرة سنة ١٢٩٨ه.

٩- **السِّراج الوهَّاج في كشف مطالب مختصر صحيح مسلم بن الحجَّاج**:

للشيخ صديق حسن خان القَنُّوجي البخاري (ت١٣٠٧هـ).

شرح القنوجي في هذا الكتاب "مختصرَ صحيح مسلم" للإمام أبي محمد زكي الدين بن عبد العظيم المنذري (ت٦٥٦هـ)، وهو شرح وسط جيد، لم يتكلَّم فيه القنوجي على الأسانيد، لكون الأصل (أي "مختصر صحيح مسلم" للمنذري) كان مجرَّداً عنها؛ فلذلك قصر القنوجي الكلامَ على متون الحديث فقط، كما أنه لم يتعرَّض فيه لشرح مقدمة الإمام مسلم، فلأنه الأصل لم يكن يحتوي عليها.

ومنهج القنوجي في هذا الشرح لا يعدو عن ذكر عنوان الباب، ثم متن الحديث، مع الاقتصار على ذكر صحابيّ الحديث فقط، ثم يشرع في الشرع معتمداً على شرح النووي لـ"صحيح مسلم"، بدون التعلق بمباحث الإسناد.

طُبع هذا الكتابُ لأول مرة في بهوفال، في أحد عشر مجلَّد. ثم طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة القطر، عام ٢٠٠٩م، في إحدى عشر مجلَّد. ثم أصدرته دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، وتشتمل هذه الطبعة على ثماني مجلَّدات.

١٠- **فتح الملهم في شرح صحيح مسلم**: للعلامة شَبِّيْر أحمد العثماني الدِّيُوْبَنْدِي (ت١٣٦٩هـ)[١].

بدأ المؤلِّفُ هذا الشرح بمقدمة علمية قيمة تشتمل على أهمِّ مباحث علم الحديث وأصوله، فهي كما قال المؤلِّفُ: "فهذه فصول نافعة مهمة في بيان مبادئ علم الحديث وأصوله التي يعظم نفعها، ويكثر دورانها، انتقيتُها من

[١] مما جاء في تعريف هذا الكتاب فهو مأخوذ بتصرف يسير من بحث "المحدِّث شبير أحمد العثماني وجهود في الحديث النبوي" للأستاذ سيد عبد الماجد الغوري، المنشور في مجلة "الحديث" في عددها الثاني، صفر ١٤٣٣هـ، ص: ١١٣، ١٢٣.

الكتب المعتبرة عند علماء هذا الشأن، مع بعض زيادات مفيدة سنحت لي في أثناء التأليف؛ فأحببت أن أجعلها كالمقدمة للشرح؛ ليكون الناظر على بصيرة فيما يتضمَّن عليه الكتاب من مباحث الحديث: متونه وأسانيده"[1].

وقد طُبعت هذه المقدمة مستقلةً عن الأصل بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى، بعنوان: "مبادئ علم الحديث وأصوله".

شرع المؤلِّف بشرح "صحيح مسلم" مباشرةً من "كتاب الإيمان" دون شرح المقدمة للصحيح، وبلغ في تأليف الشرح إلى كتاب النكاح، ثم توفّاه الله ﷻ، ثم قيَّض الله تعالى لإكماله الشيخ محمد تقي العثماني – أحد علماء المشهورين بتضلعه من علم الحديث والفقه–، فأكمله – حفظه الله — من حيث لم يستطع المؤلِّفُ إكماله، فجاء الكتاب في ست مجلَّدات ضخام مع التكملة، وأعرض فيما يلي منهج الشيخ شبير أحمد العثماني أولاً، ثم أختصر الحديث عن منهج صاحب التكملة.

أما منهج الشيخ شبير أحمد في شرح "صحيح مسلم" فهو يتلخَّص في النقاط التالية:

- بدأ الشرحَ بمقدمة علمية ضافية عن علم الحديث تشتمل على (٢٠٨) صفحة، فقد سبق الحديث عنها.
- شَرَح مشكلاتِ الحديث مما يتعلَّق بذات الله ﷻ، وصفاته وأفعاله والحقائق الأخرى الغامضة.
- نَقَل عمدةَ أقوال العلماء في كل باب.
- سَعَى إلى تفهيم الغوامض وتسهيلها بالأمثلة والنظائر بحيث يتقرَّب إلى الفهم.

[1] العثماني، شبير أحمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، ج١، ص١٧.

- نَقَل مذاهبَ الأئمة المتبوعين في الفروع من كتبهم المعتمدة.
- خدم المذهبَ الحنفيَّ وأيَّده بدلائل قوية من الأحاديث والآثار الصحيحة، ووضَّح كثيراً من مسائله المختلف فيها بكل حيطة ونصفة، وبذلك أصبح هذا الشرح مرجعاً في الفقه الحنفي أيضاً عند علمائه، بحيث يمكن لهم الرجوع إليه في خلافاتهم وبحث مسائلهم.
- نقل بعضَ نكات السلوك والإحسان، ومقاصد الشريعة من كتاب "حجة الله البالغة" للإمام ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ).
- دفع شبهات المتنوِّرين بتقليد الغرب، والمتأثِّرين بالمستشرقين، وقدَّم ردوداً مفحمةً عليهم بالاستدلال العقلي والنقلي، وبذلك نجده قد دافع عن الدين والسنة دفاعاً قوياً.
- جمع بين كثير من الأحاديث المتعارضة ووفَّق بينها.
- جمع الأحاديثَ من المصادر والكتب المختلفة تحت باب واحد، ورجع إلى المصادر الأصلية في كل ما نَقَل، وعزا النصوصَ إليها بكل أمانة ودقة.

كما سبق أن ذكرتُ آنفاً أن الشيخ شبير أحمد لم يمهله الأجل لإكمال هذا الشرح، حيث توفي – رحمه الله – قبل ذلك، ثم قدَّر الله ﷻ أن يكون إكمالُه على الشيخ محمد تقي العثماني في ستة مجلدات ضخمة، والذي تناول في هذه التكملة عدداً كبيراً من القضايا، وما جاء في الحديث النبوي واحتوى عليه "صحيح مسلم" كغيره من كتب الحديث من أحكام وقضايا، قد تُثار حولها بحوث وتساؤلات بتأثير الثقافة الحديثة، والحضارة الغربية، والتشريعات الجديدة، بالبحث العلمي والمقارَن، وأزال ما أُثير حولها من

شُبُهات كثيرة، وما استغلَّت لمنافع شخصية أو جماعية أو سياسية وما إلى ذلك[1].

فجاءت تكملة الشيخ تقي العثماني بمباحث بديعة دقيقة، وفوائد مبتكرة، في أسلوب عصري سهل، ويمكن تلخيص المنهج الذي سلكه في تأليف هذه التكملة على النقاط التالية[2]:

- خرَّج الأحاديثَ من الأصول الستة مستوعباً، ومِن غيرها إذا احتاج ذلك.
- ضبط أسماءَ الرجال الأماكن الواردة في الروايات، مع ترجمة الرواة باختصار.
- أتى في بداية كل كتاب من كتب الصحيح بمقالة قيمة، وتحدَّث فيها عن أصول ذلك الكتاب وتاريخه وأسراره.
- بيَّن الطُّرُقَ التي لم يخرِّجها الإمام مسلم في صحيحه، موضِّحاً لمعنى الحديث، ومفصِّلاً للقصة.
- نَقَل المذاهبَ الفقهية مِن كتب أصحابها المعتمدة، مستدلاً بالكتاب والسنة، وتكلَّم عليها متناً وإسناداً بكل نصفةٍ وحيطةٍ.
- التزم بإثارة الأبحاث التي أحدثها العصرُ الحاضر، والتي تخلو منها كتب المتقدِّمين، فأتى بكلام فصل في الباب بتصريحات فقهاء العصر، واستنباطٍ دقيقٍ من الكتاب والسنة، وكلام الفقهاء والمتقدمين.
- اعتنى ببيان المسائل التي تركها المتقدِّمون؛ لكونها كانت مفروغاً منها عندهم، ولكن أثارها المستشرقون في عصرنا حولها شبهات وتشكيكات

[1] تكملة فتح المهلم: للشيخ تقي العثماني: (١/١٩، ٢٠).

[2] ذكرها الشيخُ نور البشر بن نور الحق في ترجمة الشيخ شبير أحمد العثماني، نقلت هنا بزيادة وتصرف، انظر: "فتح الملهم"، ج١، ص١٠، ١١.

بعبارات ودلائل جديدة، وقلَّدهم المستغربون من المسلمين، مثل: مسألة الاسترقاق في الإسلام، ومسألة إباحة الطلاق، ومسألة المِلكية الشخصية، ومسألة ربا البنوك... وأمثالها، ففنَّد الشيخ محمد تقي كلَّ ما يُثار حول هذه المواضيع من شُبَهٍ، ودحض أباطيلهم وتُرَّهاتهم في أسلوب مقنع يطمئن له قلبُ القارئ.

قُبلت هذه التكملة مع أصلها بحفاوة بالغة، واستحسان عظيم منذ صدورها، وقد قرَّظ لها جلة فطاحل علماء العالم الإسلامي بكلماتهم الفياضة، أمثال: العلامة أبي الحسن الندوي، والشيخ عبد الفتاح أبي غدة، والدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور وهبة الزحيلي، وغيرهم.

طُبع هذا الكتاب لأول مرة مع التكملة في إدارة إشاعة علوم القرآن بكراتشي في باكستان، ثم طبعته دار القلم بدمشق عام ١٤٢٧هـ، في ست مجلَّدات.

١١- **منة المنعم شرح صحيح مسلم**: للشخ صفي الرحمن المباركفوري (ت١٤٢٧هـ).

وهو شرح مختصر للصحيح، ومنهج مؤلِّفه فيه يتحدَّد من خلال هذه النقاط:

- أنه راعى فيه الإيجاز، حيث اقتصر على قدر الحاجة، وترك جوانب يتنبَّه لها القارئ والدارس بقليل من التأمُّل والنظر.
- بيَّن المسألةَ الفقهية وربما غير الفقهية التي يدل عليها الحديث مع التنصيص أو الإشارة إلى اللفظ أو الجملة التي تُستنبَط منها تلك المسألةُ، وبيَّن وجهَ الاستنباط إذا كان غامضاً.
- بيَّن الراجحَ أو الصحيحَ في مسائل الخلاف، والاستدلال له بلفظ الحديث، وتأييده بأحاديث أخرى عند الحاجة.

- أوضح الجوانبَ والمعاني التي تكفي للقضاء على التأويلات الفاسدة، دون ذكر تلك التأويلات، ودون بيان وجه الردِّ عليها.
- بيَّن الوقائعَ والأيام والغزوات والسَّرايا ونحو ذلك إذا وردت في حديث من أحاديث الصحيح.
- بيَّن الأماكنَ المهمة التي وردت ذكرها في الصحيح، واستفاد في ذلك بالمعايير والمعلومات الجديدة.
- شرح غريبَ الحديث باختصار مفيد.
- وضَّح الإعرابَ والتراكيب النحوية عندما يُخشى اللبس في فهم المراد بالحديث، وهو قليل.
- بيَّن ما يتعلَّق ببعض الرجال ممن ورد في المتن أو السند، مثل بيان نسبهم أو نسبتهم أو عملهم أو بلدهم أو نحو ذلك.
- وبما أنَّ الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - يُورد الحديثَ الواحد بطرق وألفاظ عدة؛ فقد التزم الشارحُ بشرح كل ما رأى شرحَه تحت أول طريق منها، ثم ترك بقيةَ الطرق خاليةً دون الشرح إلا أن تجيء فيها كلمةٌ أو جملةٌ تحتاج إلى إيضاح، أو لها دلالةٌ خاصةٌ على حكم أو معنى أو قيد أو شرط أو نحو ذلك؛ فنبَّه عليها الشارح.
- حيثُ إنَّ الإمام مسلم لم يضع لصحيحه التراجمَ لكتبه وأبوابه مثل شيخه الإمام البخاري في صحيحه، فقد وضعها الإمام النووي - رحمه الله تعالى - إلا صنيعُه في ذلك لا يخلو من نظر، فكثيرٌ منها لا يُطابِق الحديثَ تمام المطابعة، بل يُطابِق لِما أفتى بها سادةُ الفقهاء الشافعية، وربما يأتي النووي للمسائل بقيود وشروط لا أصلَ لها في الحديث، وحتى إنه أحياناً يُطيل لأجل تلك ترجمة الباب إطالةً يخرج عما هو

معهودٌ عند فقهاء المحدِّثين في كتبهم عامةً، وإنما يفعل ذلك نصرةً وإيضاحاً لِما ذهب إليه فقهاء المذاهب، كما أنه ربما يعقد باباً غريباً لا يُناسِب الكتابَ ولا الأبوابَ التي تلي قبله وبعده. وكذلك لم يقتصر كثيرٌ مما وضعه النووي من الكتب على أحاديث تدخل تحت عنوانها، بل جاوزتها إلى أحاديث لا علاقة لها بعنوان الكتاب. فنظراً إلى ذلك كله رأى الشارحُ - المباركفوري - أن يُعيد العمل في وضع الكتب والأبواب، وأن يختار التراجمَ لها، مع الحفاظ بقدر الإمكان على ما وضعه النووي رحمه الله تعالى[1]. وهذا من أهمِّ ميزات هذا الشرح.

طُبع هذا الشرح في أربع مجلَّدات، في دار السلام بالرياض عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٢- **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**: للشيخ موسى شاهين لا شِيْن (ت١٤٣٠هـ).

وضع المؤلِّفُ هذا الشرحَ لطلاب كليات أصول الدين التابعة لجامعة الأزهر، حيث عمل - رحمه الله تعالى - أستاذاً حتى وفاته؛ فلذلك جاء شرحُ أحاديث هذا الكتاب موافقاً جداً لمستوى الطلاب، كما يظهر ذلك من منهج المؤلِّف الآتي الذي سار عليه في شرح الصحيح:

- بدأ شرحَ الصحيح بكتاب الإيمان، وأجَّل شرحَ مقدمته ليشرحها في جزء خاص أسوةً للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في مقدمة "فتح الباري".
- جمع الرواياتِ المتعدِّدة للحديث الواحد، ثم قام بشرحها كوحدةٍ، فلأنَّ الواقع أنَّ "صحيح مسلم" - كما سبق في تعريفه - يضمّ كثيراً من

[1] من مقدمة المؤلف بتصرف وزيادة يسيرين، انظر: (١/١٠،٩،٨).

الأحاديث المكرّرة بسبب اختلاف الرواة في رواياتها بالزيادة والنقص والتغيير والتقديم والتأخير، بل قد يفرق بين روايات الحديث الواحد بأحاديث أخرى، ولذلك جمع الشارحُ مثلَ هذه الروايات تفادياً لتكرار الشرح، وتخلُّصاً من إحالة اللاحق على السابق.

- اختصر الأسانيدَ، واقتصر على الراوي الأعلى، وبذلك أوفر مجهودَ الطالب للبحث في متن الحديث وصلبه بدلاً من التشتيت بين رجاله وشرحه.
- تناول شرحَ الحديثِ بعبارةٍ مبسَّطة وأسلوبٍ سهل تحت عنوان "المعنى العام". ثم تكلَّم عن كلمات الحديث وتراكيبه من الناحية اللغوية وما يحتاجه الطلاب من النحو والبلاغة تحت عنوان: "المباحث العربية". ثم بسط الأحكامَ الشرعية، وجمع بين الروايات المختلقة، وعرض آراءَ العلماء في وجه الاستدلال به أو الرد عليه، وأبرز ما يُؤخد منه من الأحكام والفوائد تحت عنوان: "فقه الحديث".

لكن الشارحُ في الطبعة الثانية للكتاب غيَّر في منهجه بعضَ تغيير، حيث إنه:

- وضع أسانيدَ "صحيح مسلم" بالهوامش، ليستفيد منها من أرادها من أهل الحديث، والترم ألفاظها، واكتفى في صدر الصفحة بالمتن والراوي الأعلى مصدِّراً بكلمة "عن".
- وأعاد أحاديثَ الصحيح إلى ترتيبها، ولم يجمع الروايات المتعددة المتباعدة للحديث الواحد، كما فعل في الطبعة الأولى؛ وذلك حفاظاً على أمانة النقل.
- ورقَّم أبوابَ الصحيح، حيث إنه لم يلتزم كثيراً بتبويب الإمام النووي، ورقَّم أحاديثَ كلّ باب بأرقام مستقلة، وكذلك رقَّم أحاديثَ الصحيح

مسلسلة من أول الكتاب إلى آخره معتمداً على ترقيم الشيخ محمد فؤاد الباقي[1].

طُبع هذا الشرح في عشر مجلَّدات، في دار الشروق بالقاهرة عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٣- **الكوكب الوهَّاج والرَّوض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج:**

للشيخ محمد الأمين بن عبد الله الأُرمي العَلَوي الهَرَوي الشافعي (معاصر).

وهو من أحدث شروح "صحيح مسلم" وأضخمها كذلك، بدأه مؤلِّفه بمقدمة علمية قيمة سمّاها بـ"قرة عين المحتاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، ومنهجه في هذه المقدمة أنه:

- يقسِّم الكتاب إلى فقرات يتعرَّض لكل منها بالشرح والبيان والتحليل والنقد.
- يشرح الفقرةَ شرحاً إجمالياً ثم يتبعه بالشرح التفصيلي.
- يتناول الآيات التي احتوتها الفقرةُ بالتفسير والشرح.
- يتناول القضايا التي ذكرها المصنِّف الإمام مسلم بالشرح والتحليل والنقد، ويقسِّمها إلى مسائل، فيقول مثلاً: "المسألة الأولى"، و"المسألة الثانية.... وهكذا دواليك.
- يتعرَّض بتخريج الأحاديث الواردة في نصّ الأصل، فيحيلها إلى المصادر الأصلية مع بيان الكتاب والباب ورقم الحديث، وأحياناً الجزء والصفحة.
- يتبع تخريج الحديث ما حواه من فوائد حديثية سواء كانت إسنادية أو متنية.

---

[1] من مقدمة الشارح بتصرف واختصار، انظر: (١/٥، ٦، ٧، ٨).

- يترجم لرجال السند، ويذكر كلامَ العلماء فيهم ومرتبتهم من ناحية الجرح والتعديل.
- يركِّز على الجانب اللغوي حيث يُكثر النقلَ عن كتب اللغة في شرحه.
- ينقل عن العلماء السابقين أثناء شرحه لمتن المقدمة سواء لبيان المعنى أو للتدليل على قضية يريد إثباتها، خاصةً شُرّاح كتاب "صحيح مسلم" كالقاضي عياض، والإمام أبي العباس القرطبي، والإمام النووي، وغيرهم.
- يورد الشبهةَ المتعلقة ببعض الأحاديث، فيذكرها معدّداً إياها، ثم يرد عليها الواحدة تلو الأخرى.
- يتعرَّض لبعض مسائل المصطلح، ويفصل فيها مع بيان الأدلة والراجح من الأقوال.
- يذكر بعض المسائل الفقهية بطريقة مختصرة مع نسبة الأقوال إلى أصحابها.
- يناقش بعض المسائل الأصولية كالفرق بين "الرواية" و"الشهادة"، وحقيقة كل واحدة منهما[١].

أما منهجه في الشرح فيتبيَّن لنا ذلك من مقدمته التي أنقلها فيما يلي:

"ولما كان هذا الكتاب بهذه الصفة، ومصنفه بهذه الحالة.. خطر لي أن: أعلِّق عليه شرحاً يفك مبانيه، ويحلّ معانيه، ويفسِّر غرائبه، ويبيِّن أغراضه متناً وسنداً، ويشرح متابعته تابعاً ومتبوعاً، لفظاً ونحواً ومعنىً، ويبيِّن موضع التراجم من الأحاديث، ويذكر التراجمَ للأحاديث التي لم يُترجم لها، وحكمةَ ما يدخله في خلال الأسانيد من نحو: (يعني)، ومراجع الضمائر

[١] مستفاد من بحث "الأثيوبي ومنهجه في شرح مقدمة صحيح مسلم" للدكتور سعد الدين منصور، (المنشور في مجموعة أبحاث "مؤتمر عالمي عن مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف)"، ص:١١٢٦،١١٢٣.

والإشارات في نحو قوله: (مثله) و(نحوه) و(معناه)، وفي قوله: (بهذا الإسناد) مما قد زَلَّتْ فيه أقدامُ كثير من ضعفاء الطلبة، وغير ذلك من الفوائد التي انفرد بها عن سائر شروح السابقين مما يطول ذكره، ويصعب تعداده ونشره...، فشمّرتُ ذيل العزم عن ساق الحزم، وأتيت بيوت التصنيف من أبوابها، وقمت في جامع جوامع التأليف بين أئمته بمحرابها، وأطلقت لسان القلم في ساحات الحِكم بعبارة صريحة واضحة، وإشارة قريبة لائحة، لخصتها من كلام الكبراء الذين رقَت في معارج علوم هذا الشأن أفكارهم، ومن إشارات الألباء الذين أنفقوا على اقتناص شوارد أعمارهم، وبذلتُ الجهد في تفهم أقاويل الفهماء المشار إليهم بالبنان، وممارسة الدواوين المؤلفة في هذا الشأن.

و لم أتردَّد عن الإعادة في الإفادة عند الحاجة إلى البيان، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن، قصداً لنفع الخاص والعام، راجياً ثواب ذي الطول والإنعام.

وسميته: الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج".

فبدأ الشارح بشرح الكتاب على النحو الذي ذكره في مقدمته، حيث بدأ شرح كتاب الإيمان منه في خمس مجلدات.

طُبع هذا الشرح في دار المنهاج بجدة عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، في خمس وعشرين مجلّداً.

خاتمة البحث:

وهذا ما تيسَّر لي – بفضل الله وعونه – من تسليط الضوء على شخصية الإمام مسلم بن الحجاج القشيري – رحمه الله تعالى –، والتعريف بكتابه "الصحيح

المسند" باختصار، ثم من الدراسة والتعريف لشروحه مع بيان مناهج مؤلِّفيها فيها. وأرجو أن يكون هذا الجهد المقل المتواضع مفيداً – بإذن الله تعالى– لقراء "صحيح مسلم"، فلأنَّ فهمَهم لهذا الكتاب الجليل وغيره من كتب الرواية لا يتأتَّى لهم في يُسْر إلا من خلال شروح الصحيح، فثم بمعرفة مناهج أصحابها فيها.

مصادر ومراجع البحث:

١) **أعلام المحدثين:** للدكتور أبي شهبة: القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٦٢م.

٢) **أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية:** للدكتور تقي الدين الندوي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

٣) **إكمال المعلم بفوائد كتاب مسلم:** للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، الرياض: دار الوفاء، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٤) **الإمام مسلم ومنهجه في صحيحيه:** لمحمد عبد الرحمن الأحمد المحمد، (أطروحة مكتوبة على الآلة مقدمة إلى الجامعة الزيتونية بتونس، عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

٥) **الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين:** للشيخ عبد الغني الدقر، دمشق: دار القلم، ط٥، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦) **الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف:** للإمام ولي الله الدهلوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار النفائس.

٧) **تاريخ بغداد:** للحافظ الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٨) **تاريخ التراث العربي:** للدكتور فؤاد سزكين، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٩) **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٣٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٠) **تذكرة الحفاظ:** للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي، حيدرآباد: دار المعارف النظامية. ط١، ١٣٣٣هـ/١٩١٥م.

١١) **تهذيب الأسماء واللغات:** للإمام النووي أبي زكريا محيي الدين يحيى ين شرف، بيروت: دار النفائس.

١٢) **تهذيب التهذيب**: للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عادل مرشد، بيروت: دار النفائس، ط١، ٢٠٠٥م.

١٣) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢هـ.

١٤) **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للشيخ طاهر الجزائري، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٣٠هـ.

١٥) **حجة الله البالغة**: للإمام ولي الله الدهلوي، الطبعة الهندية.

١٦) **الحديث والمحدثون**: للشيخ محمد أبي زهو، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

١٧) **حياة البخاري**: للشيخ جمال الدين القاسمي، بيروت: دار النفائس، ط١، ١٩٨٤م.

١٨) **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**: للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، كراتشي: إدارة نشر علوم القرآن، ط١، ١٤١٢هـ.

١٩) **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**: للشيخ محمد بن جعفر الكتاني، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٧، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٠) **السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج**: للشيخ صديق حسن خان القنوجي البخاري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢١) **سير أعلام النبلاء**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠١هـ.

٢٢) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤط، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٣) **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الرياض: دار السلام، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٢٤) **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الاسقاط والسقط**: لابن الصلاح، أبي عمرو، عثمان بن عمرو الكردي الشافعي، تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٥) **طبقات المحدثين**: للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٦) **العبر في خبر من غبر**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

٢٧) **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسندة الصحيح دراسة تحليلية**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري، بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٨) **علوم الحديث**: للحافظ ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ط١٣، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م.

٢٩) **غنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج**: للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: الدكتور جمال فرحات صاولي، الرياض: كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٠) **فتح الملهم بشرح صحيح مسلم**: للشيخ شبير أحمد العثماني، دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٢٧هـ.

٣١) **فتح المنعم شرح صحيح مسلم**: للدكتور موسى شاهين لاشين، القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣٢) **الفهرست**: لابن النديم، محمد بن إسحاق بن محمد، طبع طهران.

٣٣) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطني الرومي، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٣٤) **الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للشيخ عبد الصمد شرف الدين. بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٣٥) **الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: للشيخ محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري، جدة: دار المنهاج، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٣٦) مجلة "**الحديث**" (الصادرة عن معهد دراسات الحديث النبوي في الجامعة الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا)، العدد الثاني، صفر ١٤٣٣هـ.

٣٧) **مجموعة أبحاث "مؤتمر عالمي عن مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف"**: كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٨م.

٣٨) **المدخل إلى دراسة جامع الترمذي**: للشيخ سلمان الحسني الندوي، تحقيق: سيد عبد الماجد الغوري، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣٩) **مصادر الحديث ومراجعه دراسة وتعريف**: لسيد عبد الماجد الغوري، بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٤٠) **معجم البلدان**: لياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، بيروت: دار صادر، ط١، ١٣٧٦هـ.

٤١) **معجم المصطلحات الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغوري، بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٢) **مفتاح كنوز السنة**: للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، لاهور: إدارة ترجمان السنة.
٤٣) **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**: للإمام أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محي الدين مستو وآخرين، دمشق: دار ابن كثير، ط٤، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٤٤) **مقدمة تحفة الأحوذي**: للشيخ محمد عبد الرحمن المباركفوري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٤٥) **مناهج المحدِّثين العامة والخاصة**: للدكتور علي نايف بقاعي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٤٦) **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: للحافظ ابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن البغدادي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٥٧هـ.
٤٧) **منهج النقد في علوم الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ط٢٨، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٤٨) **منة المنعم في شرح صحيح مسلم**: للشيخ صفي الرحمن المباركفوري، الرياض: دار السلام، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٤٩) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: للإمام النووي أبي زكريا محيي الدين يحيى ين شرف، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٥٠) **النكت على كتاب ابن الصلاح**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي، القاهرة: دار الإمام أحمد، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٥١) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٥٥م.
٥٢) **وفيات الأعيان**: لابن خلكان أبي العباس حمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، طبع مصر عام ١٣١٠هـ.
٥٣) **هدي الساري**: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.